غموض محيط قيس سعيّد يدفع الإسلاميين إلى توظيف اسمه في سباق البرلمان التونسي

وزارة الداخلية توفر حماية أمنية لمدير حملة سعيّد بسبب وجود تهديدات

لا يزال الغموض قائما بشائن الدوائر والشخصيات المحيطة بالمرشلح الأبرز لجولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية أستاذ القانون الدستوري، قيس سعيد، والتي تدير حملته الانتخابية وحول هويتها، يسارية كانت أو إسلامية، وذلك في وقت تتنافس بعض الأحزاب السياسية على محاولة استعطاف وكسب ود الناخبين الذين صوتوا له، سواء في الحملات الانتخابية أو في اللقاءات الإعلامية من خلال نسبه إليها.



🥊 تونس - رغم تأكيد المرشـــح الرئاسي قيس سبعيّد، المتأهل للجولية الثانية من سباق عدم وقوف أي جهة سياسية وراء حملته الانتخابية، لا تزال خطابات

وحملات بعض المرشحين للانتخابات التشــريعية، وعلــيٰ رأســهم زعيم حركة النهضة الإسلامية، راشد الغنوشي، و"الائتلاف الانتخابي الكرامة"، توظف اسمه وصورته في خطاباتهم الموجهة للناخبين في محاولة لحصد أصوات التونسيين الذين صوتوا للرجل في الدور الأول لانتخابات الرئاسة.



قيس سعيّد لا تحيط به تيارات إيديولوجية يسارية أو إسلامية

وتحصل سعيّد في الجولة الأولىٰ لانتخابات الرئاسة على ما يقارب 600 ألف صوت، وحـلٌ في المرتبة الأولَىٰ من ضمن 26 مرشـحا تنافسـوا علىٰ كرسي وفي حين يترأس الرجل اليساري

رضا المكي فريق الحملة الانتخابية لسعيد، يحرص زعيم النهضة، راشد الغنوشي، في حملته للانتخابات البرلمانيــة على ذكر اســم قيس سـعيد في كل أنشـطته الدعائية، يقوم الائتلاف الأنتخابي "الكرامة" ذو التوجه الإسلامي بتعليق صوره في كل لقاءاتهم وتحركاتهم الانتخابية.

وتبرأ سعيد، في بيان رسمي، الخميس، من انتسابه أو تلقيه دعما منّ الائتلاف الانتخابى الكرامة ذي التوجه

الإسلامي، والذي يتزعمه المرشلح في الدور الأول للرئاسيات سيف الدين وقال سعيّد في جل تصريحاته الإعلامية إنه شخصية مستقلة لا تنتمي إلىٰ أي حزب سياســي ولا خفايا إيديولوجية تربطه وتحدد برامجه الانتخابية، معلنا أن استقلاليته ستظل

اسم قيس سعيد وتنافس سياسيين على امتلاك صفته في الشارع التونسي وفي المنابس الإعلامية، قال مدير حملته الانتخابية، ، رضا المكي، إنّ سعيد لا علاقة له بأي حملة انتخابية حزيية أو مستقلة، كما لا تربطه أي علاقــة بالأحــزاب أو القوائم، مســتقلة كانت أو ائتلافية، المرشحة للانتخابات

ترافقه في حال وصل إلىٰ كرســي الحكم

بقصر قرطاج. وتبعا لتواتـر توظيف

وراقب سعيد التجاوزات المرتكبة فے حقه وعملیات توظیف اسمه فی حملات الانتخابات التشريعية من طرف بعـض الأحـزاب، وأعلم الهيئــة العليا المستقلة للانتخابات بتداول صورته واسمه في الأنشطة الدعائية لعدد من مرشحي المنافسة البرلمانية لتتخذ ما تراه مناسبا من إجراءات في هذا الصدد، وفق المكي.

وأكد المتحدث ذاته أن صور سعيد تم توظيفها في حملات الانتخابات التشسريعية دون علم أو طلب منه، كما قامت بعض الشـخصيات في الحوارات واللقاءات التلفزيونية والإذاعية بنسيها إليه دون موافقة أو دراية منه.

واستنكر مدير الحملة الانتخابية لسعيد مغالطات الناخبين التونسيين وتشبويه سبعيد للمسّ من استقلاليته عن كل الأحزاب السياسية والتيارات الإيديولوجية، معلنا أن شخصا مشبوها يسمئ نعيم بديدة ورئيسة



تحيط بسعيّد، وفق رضا المكي، تيارات سياسية أو إيديولوجية يسارية كانت أو إسلامية في حملته الانتخابية، وتلقَّىٰ دعمًا تطوعياً ومكثفا من شباب تونسى آمن بأطروحاته وبرامجه السياسية.

وتلقئ مديس الحملة الأنتخابسة للمرشيح قيس سيعيد، رضا المكي، تحذيـرا من وزارة الداخلية التونسـية يخص وجود تهديدات قد تطال سلامته الجسدية بسبب ارتباطه بالأنشطة الدعائية لسعيّد.

ولم تكشف المصالح الأمنية، وفق المكي، عن الجهات التي تهدد سلامته الجسدية، واكتفت بتحذيه وتوفير حماية أمنية مشددة له وطلبت منه التقليل من ظهوره في أنشطة الحملة ورضا المكي يلقب في تونس بـ "رضا

لينينٌ منذ كان طالبا يساريا ثائرا في جامعة الحقوق والعلوم السياسية بتونس، وهو متفقد عام تعليم ثانوي متقاعد. وسلتواصل الأطراف الداعمة لسبعيّد اتّباع طريقة العمل نفسها في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية من خلال الزيارات الميدانية المكثفة دون اعتماد إمكانيات مالية كبرى.

ويجري أستاذ القانون الدستوري حملته الانتخابية بإمكانيات وتمويلات ذاتية وتبرعات يقدمها له شباب تونسي يتطوع لدعمه، ورفض التمويل العمومي الذى تمنحه هيئة الانتخابات التونسية للمرشىحين في سباق الرئاسة رغم أن

سعيد يستعين بزوجته في جولة انتخابية

القانون يمنحه له. وتثير تصريحات سعيّد في بعض المسائل التي تتعلق بالدين جدلا واسعا وصل حد توصيفه بكونه مرشحا إسلاميا، ومنها تصريحاته الإعلامية الرافضة لمبادرة تشريعية تنص على فرض المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة، ورفضه كذلك لشسرعنة المثلية الجنسية في تونس.

مساعي النهضة لكشف «اللوبيينع» تفضح معاملاتها

🦊 تونــس - حاولــت حركة النهضة الإسلامية، عبر ذراعها الإعلامي "جريدة الفجر" التونسية، توجيه الأنظار إلى موضوع يخص تلقي وكالة متخصصة في ترتيب لقاءات مع شخصيات سياسية دولية نافذة أو ما يعرف "باللوبيينغ" مبلغا ماليا كبيرا من المرشــح للرئاسـية في تونس نبيل القروي عبر تداولها هذا الخبر، إلا أنها اصطدمت بنشر وثائق من طرف وكالة الاستشارات 'بي.ســي.دبليو"، تظهر تكليفها من قبل الحركة لإعانتها علىٰ "التواصل مع وسائل إعلام وشخصيات

ولم تنشسر المواقع الإلكترونية الموالية لحركة النهضة مضمون الوثائق الدولية التي أظهرت لحوء شخصيات سياسية وأحزاب تونسية أخرى للوكالات المتخصصـة في ممارسـة ضغوط وتأثير دولي، بمبالغ أقل بكثير من الأموال التي دُفعها؛ حزب "النهضة" ذو المرجعية الاسلامية.

وذكرت وكالة الاستشارات "بي. سي.دبليو" أنه تم تكليفها من قبل النهضّة لإعانتها على "التواصل مع وسائل إعلام وشنخصيات نافذة".

وبيّن موقع "لوبيينغ مونيتر"، نقلا عن موقع وزارة العدل الأميركية، تعاملات لحركة النهضة مع شـركة لوبيينغ تسمّىٰ "بورسن مارسـتالر"، المتخصّصـة فـي الاتصال والعلاقات العاملة بعقد قيمته 285 ألف دولار في سنة 2014، بهدف تحسين صورتها والقيام باتصالات مع مسـؤولين في الدولة الأميركية، إضافة إلى عقد آخر ىقىمــة 112.500 ألف دولار بمجموع يقدر بـ 397 ألف دولار.

الشكوك الجزائرية في استقلالية لجنة الانتخابات تغذّي المخاوف من سباق الرئاسة



صابر بليدي صحافي جزائري

🥊 تشكك أطراف سياسية جزائرية في استقلالية لجنة الانتخابات المستحدثة في الجزائر، وتطعن في مصداقيتها قياسا بالظروف التي تأسست وفقها وبالاضطرابات التى تحيط بانتخابات الرئاسة الجزائرية المقبلة علما وأنها كانت على رأس مطالب المعارضة

الذِّي اكتنف تشكيلها وتسمية أعضائها، وحتىٰ تزكية رئيسها محمد شرفى، الذي شعل مناصب رسمية في نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتُفليقة، كوزير للعدل ومستشار لدى رئاسة الجمهورية. وعزز الغموض الذى أحاط بتأسيس

لجنة الانتخابات شكوك الرافضين لإحراء الانتخابات الرئاسية، خاصة وأنه قد تم الإعلان عن تشكيلها في

سی، وصدر انعانوں ا للهيئة في مجلس وزراء استثنائي، الجزائر للجنة الانتخابات لغطا كبيرا في الأوساط السياسية، بسبب الغموض ونوقش في غرفتي البرلمان وصودق عليه، وصدر في الجريدة الرسمية، وأعلن عن تشكيلها في أقل من أسبوع، وهو ما اعتبره كثيرون سعيا للإبقاء على التاريخ الذي أوعز به العسكر لتنظيم الانتخابات الرئاسية في الـ12 من ديسمبر المقبل.

ويعتبر خبراء في القانون، أن احـداث لحنة الانتخابــات يتناقض مع البند 194 الذي ينـص على وجود لجنة



الرئاسة الجزائرية المنتخبة مطلب شعبي دائم

ولا يتطرق إلىٰ هذه اللجنة.

ويرى خبراء القانون في الجزائر أن التعديلات الطفيفة التي أدرجت على قانون الانتخابات تبقي شكلية للغابة، لأنها استبدلت الهيئة المنظمة سابقا (وزارة الداخلية)، بالسلطة الجديدة فقط، وأن دراسة الطعون المحتملة والنتائج الرسمية تبقى بحوزة المجلس الدستوري، بموجب البند 193 من الدستور، مما يتيح إمكانية التراجع عن أي اختيار شعبي تعارضه السلطة، لأي سبب من الأسباب، وهو ما يجعل السلطة مجرد غطاء فقط.

في هذا الشان قال عضو اللجنة، حفناوي غول عامر، لـ"العرب" إن أعضاء اللحنة تم احتيارهم من المجتمع المدنى ومن ناشطي الحراك الشعبي، وأن اختيار الرئيس تم بكل شـفافية ودون أي ضغط كما يروج له في بعض الدوائر، ميرزا أنه سيتم وفق نفس المعايير تعيين أعضاء اللجان المحلية في الولايات (المحافظات)

وأكد حفناوي أن اللجنة ماضية في مهامها لتنظيم الانتخابات الرئاسية المقررة في الــ12 من ديسـمبر المقبل، رغم الانتقادات الشديدة التي تكال لها من طرف بعض الأطراف، وأنها ستمارس مهامها وصلاحياتها كاملة لضمان نزاهة وشفافية الاقتراع.

وأبرز أن اللجنة بصدد تنصب فروعها المحلية في الولايات والبلديات، وأن كل صلاحيات التنظيم والإشراف والمراقبة إلى غاية الإعلان عن النتائج النهائية باتت في يدها بعد أن كانت من صميم وزارة الداخلية.

العسكرية الجارية على مشارف العاصمة الليبية طرابلس بين قوات الجيش الليبى بقيادة المشير خليفة حفتر

والمليشيات المسلحة الداعمة لحكومة الوفاق الوطني لأى طرف منهما رغم مرور حوالي 6 أشهر على اندلاعها، وظلت الحرب تراوح مكانها، وهو ما دفعهم إلى الحديث مجددا عن مفاوضات السلام التي فشلت. وحمّـل المتحـدث باسـم الجيـش

الوطني الليبي، اللواء أحمد المسماري، مسوولية فشل التوصل إلى اتفاق سياسي في البلاد إلى فائز السرّاج رئيس المجلس الرئاسي لحكومة طرابلس، معلنا في الوقت نفسه عن استعداد دائم لخليفة حفتر لامضاء اتفاق معه (السرّاج) يخص بسط السلام

في ليبيا وينهى الصراع العسكري. وبدأ الجيش الليبي قبل أشهر معركة ترمى إلى طرد الميليشيات المتطرفة من طرابلس، وحقق مكاسب واسعة على الأرض، إلا أنه لم يسيطر بعد على

واعتبر المتحدث باسم الجيش الليبي أن مرجعية مفاوضات السلام في ليبيا أصبحت لقاءات أبوظبي وباريس وباليرمو، مبرزا أن قائد الجيش (حفتر) كان على استعداد تام لتوقيع أي اتفاق يتم الإجماع عليه.

وفي أواخر شهر سبتمبر الماضي أعلن حفتر عن انفتاحه على الحوار والعملية السياسية شريطة تحقيق بعض الخطوات، موجها رسالة إلى المجتمع الدولي الذي ناقش الملف الليبي في اجتماع للأمم المتحد،ة

الجيش الليبي: السرّاج أضاع فرص تحقيق جزء من السلام

السلمية شرط نزع السلاح من القوات المسلحة غير المنتمية إلىٰ قوات الجيش الليبي الذي يتزعمه. و أعتب المتحدث العسكري أن السرّاج "أضاع فرصا سانحة لتحقيق

جنء من السلام أو تحييد جنء من الميليشيات". وفي شهر فبراير الماضي اتفق

السرّاج وحفتر، في لقاء جمعهماً، على إنهاء المرحلة الآنتقالية في ليبيا من خلال انتخابات عامة.



وكان من المقرر انعقاد ملتقي وطني جامع في أبريل الماضي، بمدينة "غدامـس"، لمحاولة حل الأزمــة الليبية، ولكن قبل الملتقىٰ بـ 10 أيام أطلق حفتر عملية عسكرية للسيطرة على طرابلس نسفت فرص عقد المؤتمر.

وتظلل التوافقات بين كل من حفتر والسرّاج طموح كل الليبيين وجسر تحوّل في ليبيا قد يحملها إلىٰ تنظيم انتخابات تحوّل المعركة بين الليبين من عسكرية إلى سياسية سلمية.

ويبقئ كذلك هاجس التخوف من شرعنة الإرهاب وضم المليشيات المسلحة المتطرفة للجسم العسكري الشرعى قائما خاصة مع ضبابية الدعوات الدولية للحوار وعدم تحديدها